

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع لجنة الخبراء الماليين المنعقد في 2010/1/29

عقدت لجنة الخبراء الماليين اجتماعها الأول لسنة 2010 في 2010/1/29 وجرى التداول بخصوص فقرات جدول اعمال الاجتماع الذي سيعقد في عمان بتاريخ 2010/1/31 ومناقشة المواضيع الأخرى التي حددت في خطة عمل اللجنة لسنة 2010 وكما مفصل ادناه:-

1- متابعة مراحل تنفيذ خطة عمل وزارة النفط والشركات التابعة لها بشأن موضوع نصب العدادات ومعايرتها حيث تم استعراض الخطة كما وردت بالجدول المرفق بكتاب وزارة النفط رقم (7706) في 2009/12/29 ولوحظ الاختلاف في اجمالي عدد العدادات المخطط نصبها والمثبتة في كتاب الوزارة رقم 7250 في 2009/11/26 والتأكيد على الطلب من وزارة النفط تزويد اللجنة بالمتحقق فعلاً من العدادات خلال الفصل الرابع/2009 والفصول اللاحقة لضمان الانتهاء من تكامل النظام ونصب العدادات ومعايرتها وتشغيلها في المواعيد المخطط لها.

2- متابعة تصفية الملاحظات الواردة في تقارير شركة (ارنست ويونغ و KPMG) لعامي (2007 و 2008) بخصوص الملاحظات التالية:

أ- بالنظر لكون موضوع الأموال العراقية المجمدة يثير قلق المجلس الدولي للمشورة والمراقبة لكونها جزءاً من اموال صندوق تنمية العراق فاتحت اللجنة بكتابها رقم (3) في 2010/1/7 الامانه العامة لمجلس الوزراء تطلب فيه تزويد اللجنة بنسخ من التقارير المرفوعة من قبل اللجان المشكلة من قبل الامانة العامة لحصر تلك الأموال ومتابعتها، علماً ان اللجنة سبق وان فاتحت الامانة العامة بكتابها المرقم (18) في 2009/5/20 اقترحت فيه حصر مهمة هذه الأموال ومتابعة تحصيلها بدائرة الدين العام في وزارة المالية حسب طبيعة الاختصاص وسوف يتم التأكيد على كتاب اللجنة رقم (3) في 2010/1/7 لمتابعة الموضوع.

ب- من خلال مناقشة موضوع المديونية تبين أن لدى وزارة المالية قاعدة بيانات بخصوص مديونية العراق إلا انه لا توجد سجلات رسمية ومعالجات قيديه بالمبالغ المصروفة، عليه تقرر رفع كتاب الى وزارة المالية/دائرة المحاسبة بخصوص المبالغ المصروفة والتسويات القيديه بذلك، علماً ان اللجنة سبق وان خاطبت وزارة المالية بشأن الموضوع بكتابها المرقم (73) في 2009/12/31.

ج- أكدت اللجنة على الطلب من وزارة المالية تزويدها بالمعلومات المتوفرة لديها بخصوص صندوق التعويضات والمعالجات القيديه والتوصية بان المتابعة لهذا الموضوع تكون في دائرة الدين العام.

د- لغرض الوقوف على أسلوب المعالجة المحاسبية لقروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الموازنة العامة للدولة العراقية فيما إذا كانت ستعتبر قروض أم إيرادات، تقرر الاستفسار من المؤسستين أعلاه خلال اجتماع المجلس الذي سيعقد بتاريخ 2010/1/31.

هـ- بالنظر لعدم حصول شركة تسويق النفط على تأييد من البنك المركزي الأردني بكون المبالغ العائدة لها، والتي كانت مودعة لدى البنك الأهلي الأردني، قد أودعت لدى البنك المركزي الأردني وتم تحويلها إلى صندوق تنمية العراق، عليه تقرر إعلام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة بتفاصيل الموضوع بغية النظر في إمكانية تدخله للحصول على التأييد اللازم بإيداع المبالغ في صندوق تنمية العراق كونها أموال عراقية مجمدة وتقع تحت قرار مجلس الأمن رقم 1483 (2003).

و- أكدت اللجنة رفع كتاب إلى وزارة الدفاع - مكتب الوزير بخصوص معالجة الموقوفات الظاهرة في مطابقة الحسابات الجارية المفتوحة لدى عدد من المصارف والتي تشكل مبالغ ضخمة واعتبار ذلك من المواضيع المهمة الواجب معالجتها بسرعة.

ز- تم استعراض ما ورد بالجدول المقدمه من قبل لجنة المتابعة في ديوان الرقابة المالية بخصوص موقف الوزارات وتشكيلاتها فيما يتعلق بأتمتة نظم المعلومات وأعداد الهياكل التنظيمية ودليل الوصف الوظيفي وتشريع القوانين، تبين أن بعض الإدارات تحكمها قوانين نافذة وتعتمد هياكلها التنظيمية ودليل الوصف الوظيفي القديم والبعض منها صدرت لها قوانين جديدة وبعضها الآخر أحييت قوانينها الجديدة إلى مجلس النواب أو مجلس شورى الدولة واعدت هياكل تنظيمية مؤقتة أو مقترحة والأخرى شكلت لجان لتحديث هياكلها التنظيمية وأعداد دليل الوصف الوظيفي، علما أن لجنة الخبراء الماليين تتابع الموضوع باستمرار وآخرها الكتاب المرقم (70) في 2009/12/31 المرفوع إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

3- اطلعت اللجنة على كتاب شركة KPMG المؤرخ في 2010/1/24 الذي يوضح مراحل انجاز العمل التدقيقي لحسابات صندوق تنمية العراق لعام 2009 والذي قدم بناءً على طلب اللجنة تبين ما يلي:

24 وزارة التدقيق فيها قيد الانجاز.
9 وزارات لم تباشر الشركة بالتدقيق لغاية التاريخ اعلاه.

4- تمت مناقشة موضوع تدقيق حسابات الصندوق (DFI) لعام 2010 وما يتعلق بأسلوب استدرج العروض والأسلوب المتبع لمفاتحة الشركات الدولية تقرر أن يكون بأسلوب الدعوة المباشرة للشركات الدولية الأربع الكبرى وهي:

Price Waterhouse Coopers -

Ernest & Young -

KPMG -

Deloitte and Tausch -

وتنشر أوراق المناقصة على موقع اللجنة على الانترنت، ويعلن عنها في إحدى الصحف المحلية ويكون ذلك في نفس اليوم. وان تعطى مهلة 3 أسابيع إلى نهاية شباط لتقديم عروضها، وعند تقديم العروض يتم تحليل ودراسة العروض وفق المعايير المعتمدة في هذا المجال وتستغرق هذه العملية أسبوعين تنتهي في 15/أذار/2010، ثم ترسل المقترحات الى اعضاء المجلس الدولي للمشورة والمراقبة للحصول على الموافقة والتوقيع على العقد مع الشركة التي أحييل عليها العرض.

5- مناقشة آلية أعداد تقرير حكومة العراق الذي سيقدمه رئيس لجنة الخبراء الماليين الى مجلس الأمن في 2010/4/1 وفقاً للفقرة (5) من قرار مجلس الأمن رقم (1905) 2009 لتوفير خطة عمل وجدول زمني للانتقال إلى ترتيبات الخلف لكل من صندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة مع تقارير لاحقة تقدم كل ثلاثة أشهر وتفاصيل عن التقدم المحرز في تعزيز الرقابة المالية والإدارية للصندوق الحالي لتوفير تقييم للتقدم المحرز بناءً على خطة العمل وما ادخل من تحسينات على الرقابة والإدارية.

وتم استعراض ما جاء بالتقرير حول المتطلبات التي وردت في مقدمة القرار اعلاه والفقرات (4 ، 5) منه وهي :

أ- الآلية اللاحقة لصندوق تنمية العراق (ترتيبات الخلف).

ب- تسوية الديون والمطالبات الموروثة عن النظام السابق.

ج- تقييم التقدم المحرز في تعزيز الرقابة المالية والإدارية على اموال الصندوق ولعرض تقييم التقدم المحرز في تعزيز الرقابة المالية والإدارية على اموال الصندوق تم اعتماد الأهداف التالية:-

اولاً- انجاز تشريع القوانين المنظمة للوزارات التنفيذية.

ثانياً- انجاز وضع الهياكل التنظيمية للوزارات والملاكات الوظيفية المقررة لكل وزارة.

ثالثاً- اعتماد الوصف الوظيفي لكافة الوظائف المعتمده في الملاك والذي يحدد فيه المواصفات العلمية والعملية لشاغل الوظيفة والصلاحيات والمسؤوليات لكل موقع وظيفي.

رابعاً- توحيد التعليمات المالية على مستوى الدولة.

خامساً- انجاز النظام الشامل للقياس والمعايرة لإنتاج وتوزيع وتصدير النفط الخام.

سادساً- استكمال اتمة نظم المعلومات لكافة الوزارات.

سابعاً- حصر الأموال العراقية المجمدة خارج العراق وتأمين قاعدة بيانات متكاملة.

ثامناً- انجاز الحسابات الختامية للدولة والمتأخرة لسنوات سابقة.

تاسعاً- تصفية الملاحظات التدقيقية لمراقبي حسابات صندوق تنمية العراق واستمرار آلية المتابعة.

6- مناقشة فقرات جدول اعمال اجتماع المجلس الدولي للمشورة والمراقبة الذي سيعقد في 2010/1/31 والذي يتضمن ما يلي:

أ- تمديد تفويض المجلس الدولي تحت القرار (1905) 2009 ويشمل مناقشة الشروط الجديدة في القرار وبرنامج عمل المجلس لسنة 2010 ومراجعة شروط صلاحيات المجلس.

ب- تحديث من لجنة الخبراء الماليين يتضمن خطة عمل اللجنة لعام 2010 وتقرير اللجنة منذ اجتماع المجلس في كانون الأول 2009

ج- الملخصات الى مجلس الأمن وتشمل موجز حكومة العراق الذي سيقدمه رئيس لجنة الخبراء الماليين والموجز الذي سيقدمه الأمين العام.

د- تدقيق الصندوق لعام 2010 ويتضمن طلب عروض لتدقيق الصندوق لعام 2010 والتعديل المتعلق بضريبة الدخل الذي طلبه الجانب العراقي لعام 2010 والسنوات اللاحقة.

هـ- تقرير فريق المتابعة في ديوان الرقابة المالية.
و- قضايا اخرى شملت تشكيل اللجنة الوزارية في الخبر المنشور من قبل وكالة أنباء
أصوات العراق ورسالة لجنة التعويضات وموضوع ارسدة شركة تسويق النفط
لدى البنك الأهلي الأردني، إضافة إلى المعالجة المحاسبية لموضوع قروض
صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
ز- تأكيد تاريخ 28 و 29/نيسان/2010 ومكان (باريس) الاجتماع القادم للمجلس.
ح- البيان الصحفي.

رئيس اللجنة
د. عبد الباسط تركي سعيد

عضو اللجنة
المحاسب القانوني
عادل الحسون

عضو اللجنة
المحاسب القانوني
أراس محمد سعيد

خبير اللجنة
المحاسب القانوني
عز الدين البحراني

خبير اللجنة
المحاسب القانوني
خالد جاسم حسون

خبير اللجنة
أيلى محسن علي